

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

P. O. Box 3243, Addis Ababa, ETHIOPIA Tel.: (251-11) 551 38 22 Fax: (251-11) 519321
Email: situationroom@africa-union.org

مجلس السلم و الأمن

الاجتماع ال350

14 يناير 2013

PSC/PR/2(CCCL)

تقرير رئيسة المفوضية حول الوضع في الصومال

تقرير رئيسة المفوضية حول الوضع في الصومال

أولا المقدمة

1. اعتمد مجلس السلم و الأمن، في اجتماعه الـ337، المعقود في 11 أكتوبر 2012، بعد تلقيه إحاطة حول آخر تطورات الوضع في الصومال، بيانا صحفيا سجل فيه بارتياح التقدم الملحوظ المحرز في السعي نحو إنجاز السلام و الأمن و المصالحة في البلاد. حث المجلس الأطراف الصومالية على المثابرة في جهودها مؤكدا على ضرورة أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بتقديم الدعم الضروري للصومال على أساس الأولويات التي تحددها الحكومة الصومالية.

2. يقدم هذا التقرير تحديثا وجيزا حول أهم التطورات السياسية و الأمنية في الصومال خلال الفترة قيد المراجعة. كما يغطي النشاطات التي قامت بها بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (اميسوم) تنفيذا لولايتها و ينتهي بملاحظات بشأن طريق المضي قدما.

ثانيا أهم التطورات السياسية

3. كما يعلم مجلس الأمن، دخلت الصومال في نظام سياسي جديد في سبتمبر 2012، من خلال عملية ديموقراطية عسيرة و ذات مصداقية، مكنت برلمان اتحادي جديد من انتخاب رئيس مما وضع حدا، بشكل دستوري، لترتيبات انتقالية دامت ثمانية أعوام كانت قد وضعت مع اعتماد الميثاق الاتحادي الانتقالي، في 2004 و عملية جيبوتي المكملة في أغسطس 2008. تولى الرئيس حسن شيخ محمد رسميا مهامه بمقديشيو في 16 سبتمبر 2012. بعد ذلك حدّد الرئيس الجديد الأولويات السة الفورية لحكومته و التي تشمل تحسين الوضع الأمني و المصالحة الوطنية و توفير الخدمات الاجتماعية و تحسين الإدارة المالية العمومية و التنمية الاقتصادية و العدالة. كما اكد على انه سيتصل بمجموعات المعارضة المسلحة و انه سيواصل الحوار مع أرض الصومال. في 6 أكتوبر 2012، عين عبيدي فرح شيردون "سعسيد" رئيسا للوزراء، و قد اعتمد البرلمان رئيس الوزراء و حكومته في 13 نوفمبر 2012. منذ ذلك الحين، اتخذت السلطات الصومالية خطوات تنفيذا للأولويات المحددة.

4. من جهته، أكمل البرلمان الاتحادي و أعتمد، في نوفمبر 2012، خطة استراتيجية تمتد على أربعة أعوام، و كذلك نظم عمله الداخلي. كما انشأ 15 لجنة برلمانية انتخبت رؤساءها و نواب الرؤساء و الأمناء. و من شأن اللجان البرلمانية، التي ترأس ثلاثة منها نائبات في البرلمان، تحسين فاعلية البرلمان في أدائه لمهامه التشريعية و الرقابية. و قد حدد البرلمان 11 مشاريع تهدف إلى تعزيز قدراته بما في ذلك إنشاء أمانة. و تشمل هذه المشاريع عددا من التشريعات ذات الأولوية التي يتعين على الحكومة عرضها على البرلمان في أجل محددة وفقا لأحكام الدستور الاتحادي. كما تم تعليق بعض مواد الدستور الاتحادي المؤقت، كتشكيل غرفة عليا، و هو الإجراء الذي يعارضه البنتلاند.

5. في 13 ديسمبر 2012، عيّن رئيس الوزراء بعد مشاورات مع أعضاء البرلمان و ممثلي المجتمع المدني الصومالي، خمسة وزراء دولة و عشرون وزيرا و ذلك استجابة لشواغل مفادها ان الحكومة لم تكن شاملة.

6. تتخذ الحكومة الجديدة خطوات ملموسة لإعادة تنشيط أو إنشاء المؤسسات و تعيين القيادات التي تشرف عليها. لذلك يتم إعادة تنظيم القيادات و الهيئات المديرة للمؤسسات المالية كالبنك المركزي و مكتب المحاسب العام و مكتب المراجع العام وفقا للركائز الستة للحكومة. و تجري عملية مماثلة في المؤسسات الأخرى. و تقوم الحكومة حاليا بتدعيم رقابتها و سيطرتها على العوائد و النفقات سعيا إلى تعزيز الشفافية و المحاسبة. و ينتظر إعادة تنظيم الخدمة العامة بتشكيل أمانات دائمة و تعيين مدراء عامين و مدراء و سفراء.

7. شرعت الحكومة في العمل مع الإدارات الإقليمية الانتقالية في جنوب وسط الصومال و هي على وجه الخصوص تعمل على تنظيم مؤتمر للمصالحة يجمع مشايخ و قادة و مثقفي المناطق الست و هي جوبا الدنيا و جوبا الوسطى و باي و باكول و غيدو و شابيلي الدنيا لحملهم على الاتفاق على شروط إنشاء إدارات محلية و إقليمية و وطنية اعتمادا على مقاربة من القاعدة إلى القمة.

8. في 6 ديسمبر 2012، اجتمعت اللجنة المشتركة الكبرى لتحقيق الاستقرار في جنوب وسط الصومال التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) بأديس أبابا لتعزيز التنسيق و مراجعة عضوية اللجنة. في ختام الاجتماع، تم اعتماد مذكرة تفاهم توسعت بموجبها عضوية اللجنة التي كانت تتكون أصلا من جوبالاند و كينيا و إثيوبيا لتشمل الحكومة الاتحادية الصومالية التي تتولى رئاسة

اللجنة. بعد اعتماد مذكرة التفاهم تلك قام وفد حكومي رفيع المستوى بزيارة كيسمايو في ديسمبر 2012 للالتقاء مع الإدارة الانتقالية. اتفق الطرفان على تشكيل إدارة جديدة على أساس دستور البلاد و ناقشا إدماج لواء رأس كامبوني في قوات الأمن الوطنية الصومالية.

9. تبذل جهود معتبرة للاتصال بالدول المجاورة للصومال و تعزيز العلاقات الثنائية و المتعدد الأطراف للبلاد. في هذا الصدد، قام الرئيس محمد بزيارات عمل إلى كل الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (ايغاد). و خارج الإقليمي كما زار الرئيس محمد أيضا تركيا. من جهتها زارت نائبة رئيس الوزراء و وزيرة الشؤون الخارجية السيدة فوزية عدن لندن حيث استقبلها وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ و ناقشت معه مؤتمر لندن حول الصومال الذي سيعقد في مايو 2013.

ثالثا الوضع الأمني

10. ظل الوضع الأمني يتحسن بفضل الجهود المتواصلة لقوات الأمن الوطنية الصومالية و الاميسوم اللتين واصلتا توسيع المناطق التي تسيطر عليها. غير أنه لازال هناك عدد من التحديات القائمة و التي تقتضي جهودا و دعما متواصلين لتحرير باقي البلاد من قبضة الشباب.

11. في القطاع 1 (بانادير و شيبيلي الدنيا و الوسطى) أمّنت قوات الأمن الوطنية الصومالية و الاميسوم مدينة جوهر الواقعة على بعد 90 كلم شمال غرب مقديشيو في 9 ديسمبر 2012. كانت المدينة و هي أيضا عاصمة وسط شيبيلي، قاعدة أساسية للشباب منذ ان أخرجت من مناطق أخرى جنوب وسط الصومال.

12. تمّ تحقيق تقدم هام في القطاع 2 (جوبا الدنيا و الوسطى) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واصلت قوات الأمن الوطنية الصومالية و الاميسوم تعزيز الأمن داخل كيسمايو و في ضواحيها حيث حرمت الشباب من عوائد ضرائب الميناء و حقوق الجمارك و التهريب و لا سيما الفحم و السكر و الاستيراد و التصدير. في نوفمبر 2012، تمكنت قوات الأمن الوطنية الصومالية و الاميسوم من تأمين مدينة بولو شاجي التي كانت بمثابة شريان التموين. و يجري التحضير لتوسيع عمليات قوات الأمن الوطنية الصومالية و الاميسوم إلى جيليب و جامامي.

13. في القطاع 3 (غيدو و باي و باكول) سيلتحق بقوات الاميسوم المقدرة حاليا ب 1050 جندي 1500 جنديا إضافيا و هم يتقدمون الآن من أفغوي و بايدوا، بهدف ربط منطقتي شيبيلي الوسطى و الدنيا بمنطقتي باي و باكول. وعند إعداد هذا التقرير كانت هذه القوات قد تجاوزت قرية ليغو الواقعة على بعد 104 كلم من بايدوا.

14. في القطاع 4 (غلغود و حيران) أكملت القوات الجيوتية انتشارها. و تواصل قوات الاميسوم، مدعومة بقوات الأمن الوطنية الصومالية و قوات الدفاع الوطنية الأثيوبية، تعزيز الأمن في المدن و القرى. و تعد هذه المنطقة هامة جدا لان الشباب يستعملونها كطريق نحو بونتلاند و مناطق أخرى شمال البلاد.

15. تجري وحدات الشرطة المشكلة التابعة للاميسوم، بمعية قوات الشرطة الصومالية، دوريات في مقديشيو على مدار الساعة. توفر وحدات الشرطة المشكلة أيضا مرافقة للشخصيات المهمة الحماية لعاملي الاميسوم. و هي تتولى مسؤولية الأمن و تخفف عن الاميسوم بعض المهام المناطة بالشرطة كالمرافقة و مهام الأمن العام. كما تعمل قوات الشرطة المشكلة على استعادة الثقة و الأمن في مقديشيو. من جهتهم يواصل ضباط الشرطة الإشراف و تقديم الاستشارة لقوات الشرطة الصومالية. بفضل المرافقة و الأمن التي تضمنها قوات الشرطة المشكلة، يمكن لضباط الشرطة الوصول إلى مزيد من مراكز الشرطة و هو ما يعزز من وظائفها المتعلقة بالإشراف و تقديم الاستشارة لقوات الشرطة الصومالية.

16. رغم أن العمليات المشتركة بين قوات الأمن الوطنية الصومالية و الاميسوم قد حققت مكاسب أمنية هامة و أضعفت الشباب بشكل كبير، لا زالت المجموعات المتطرفة تشكل تهديدا كبيرا و هي قادرة على تسديد ضربات خاصة من خلال الأجهزة التجريبية الارتجالية و الاغتيالات الهادفة و الهجمات الانتحارية. فقد انصهر الشباب في أوساط المجتمعات المحلية و نقلوا عناصرهم و عتادهم إلى مناطق مثل جوبا الوسطى و باراوي و شيبيلي الدنيا و الأجزاء الشمالية من شيبيلي الوسطى و أجزاء من منطقة باكول و مناطق بولو-بورتى (حيران) و غلغود و جبال غولي (بونتلاند) حيث أن وجود قوات الأمن الوطنية الصومالية و الميليشيات الحليفة ضعيف. و هم موجودون أيضا في بعض أجزاء أرض الصومال حيث يحصلون على السلاح و اللوجستيات الأخرى من خلال موانئ باراوي و سيل دهير و سادال و هاراديري.

17. يستغل الشباب الاختلافات القبلية لتعزيز صفوفهم و هم يلجؤون إلى مناهج بديلة لتمويل عملياتهم كالابتزاز و تنصيب نقاط تفتيش غير قانونية و توطيد العلاقات مع الشبكات الإجرامية. رغم ان التمييز بين القراصنة و الشباب كان واضحا نسبيا ثمة شواغل مفادها ان الأمر قد يتغير اذ ان الشباب ينتقلون إلى معازل القرصنة كهراديري و موانئ هوبيو و سيل دهير و سادال، مدفوعة إلى ذلك بسبب قلة الموارد المالية.

18. يتمتع الشباب بدعم من مجموعة قوامها حوالي 400 مقاتل ينتقلون عبر الصومال و يشرفون على المقاتلين و الجهاديين المتطرفين في الإقليم و خارجه. هناك إشارات تفيد بان الشباب كثف من اتصاله في المنطقة سعيا إلى ربط علاقات مع مجموعات متطرفة محلية. و هو لازالوا يجندون مقاتلين في البلدان المجاورة و يدربونهم و يسهلون عودة من يودون شن حرب في بلدانهم الأصلية كما تشير إلى ذلك موجة الهجمات في كينيا و توقيف 25 إسلامي متطرف كانوا يتدربون للالتحاق بالشباب، في 7 ديسمبر 2012، في حضير الدندار الطبيعية في السودان، و توقيف 15 من المناضلين المشتبهين في 01 يناير 2013، في إثيوبيا، تدربوا مع الشباب و كانوا يدربون لشن هجمات.

رابعا نشر الاميسوم

19. مع استكمال انتشار كتيبة جيبوتي في القطاع 4 (بلتويني) بلغ تعداد العناصر النظامية للبعثة 17709 عنصرا. و يشمل ذلك 5432 جندي من بوروندي و 960 جندي من جيبوتي و 4652 جندي من كينيا و 6223 من أوغندا. و هناك 81 ضابطا من بوروندي و الكامبيرون و جيبوتي و إثيوبيا و غامبيا و غانا و كينيا و النيجر و نيجيريا و السينغال و سيراليون و أوغندا و زامبيا. و هناك أيضا 81 ضابط شرطة من بوروندي و غامبيا و غانا و كينيا و نيجيريا و سيراليون أوغندا و زمبابوي و كذلك و حذتي شرطة مشكلتين من 140 شرطي و شرطية من نيجيريا و أوغندا.

20. في 01 سبتمبر 2012، عيّنت ممثلا خاصا جديدا للصومال و رئيس الاميسوم، في شخص السفير محمد صالح النظيف من تشاد. و يتمتع السفير النظيف، الذي كان ممثلا سابقا للاتحاد الإفريقي لدى الاتحاد الأوروبي، بتجربة كبيرة في المجال الدبلوماسي و الخدمة العامة حيث عمل كوزير خارجية بلاده و هو يخلف ممثلي الخاص السابق في الصومال السفير أبو بكر غاوسو ديارا. و قد تولى السفير النظيف مهامه في مقديشيو في 12 ديسمبر 2012.

21. متابعة للأحكام ذات الصلة في قرار مجلس الأمن 2073(2012) أعدت المفوضية ورقة مفاهيمية لنشر و تفعيل 50 مدنيا يتم نشرهم في القطاعات الأربعة دعما للجهود العسكرية الجارية. سيعمل هؤلاء المدنيين مع أيضا مع المسؤولين الحكوميين المحليين و المجموعات الموجودة في المناطق المسترجعة لتيسير بسط سلطة الدولة من خلال ضمان ربط فعلي مع الحكومة في مقديشيو و توفير الخدمات الأساسية للسكان و لا سيما من خلال تنفيذ مشاريع ذات الأثر السريع. كما سيقومون أيضا بأدوار أساسية بما في ذلك دعم المصالحة المحلية و ترقية حقوق الإنسان و دعم الخطوات الأولى على طريق إصلاح قطاع الأمن بما في ذلك إدارة المقاتلين المفصولين.

22. شرعت المفوضية في عملية تعيين من يشغلون هذه المناصب. كما تبحث المفوضية أيضا إمكانية الاستعانة بالقوائم المتوفرة لتحديد و تيسير التعيين السريع لهؤلاء العناصر و نشرهم. في الوقت ذاته، طلبت المفوضية من مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وضع الترتيبات اللوجستية الضرورية لتسهيل نشر و تفعيل الحضور المدني في كل القطاعات.

23. في اجتماعه الـ 337، طلب المجلس من مجلس الأمن للأمم المتحدة الترخيص بتمديد فني مدته أربعة أشهر لحزمة دعم الأمم المتحدة، كما نصّ على ذلك القرار 2036 المعتمد في 22 فبراير 2012 مع إدماج دعم إضافي يتصل بالمكونين المدني و البحري للبعثة لتغطية الحاجيات الضرورية التي يفرضها الواقع في الميدان. و كان من المفترض الموافقة على التمديد الفني في انتظار استكمال المراجعة الاستراتيجية للاميسوم و التي أتناولها أدناه.

24. في 31 أكتوبر 2012، اعتمد مجلس الأمن للأمم المتحدة القرار 2072(2012) الذي مدّد ولاية الاميسوم إلى غاية 7 نوفمبر 2012، و كان ذلك في ظروف استثنائية شهدتها مدينة نيويورك نتيجة لإعصار ساندي مما يفسر تمديد ولاية الاميسوم لمدة قصيرة. في 07 نوفمبر 2012 اعتمد مجلس الأمن القرار 2073(2012) الذي سمح للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي الإبقاء على الانتشار إلى غاية 7 مارس 2013. كما طلب من الأمين العام للأمم المتحدة مواصلة توفير حزمة الدعم اللوجستي للاميسوم كما تمت الإشارة إلى ذلك في قراراته ذات الصلة.

خامسا دعم الاميسوم للحكومة الاتحادية في الصومال

25. خلال الفترة المشمولة بالتقرير قامت مكونات الاميسوم (المدني و الشرطي و العسكري) بعدد من النشاطات دعما للحكومة الاتحادية في الصومال. تشمل هذه النشاطات الاستقرار و الحکامة في المناطق المحررة و مسائل الجنسين و إدارة المقاتلين المفصولين و دعم قوات الأمن الوطنية الصومالية و بناء قدرات الخدمة المدنية في الصومال.

دعم الاستقرار و الحکامة في المناطق المحررة

26. تعزيزا لجهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (ايغاد) في دعم استقرار المناطق المسترجعة من الشباب، نظمت الحكومة بالتعاون مع الاميسوم ورشة كان موضوعها "دفع برنامج الاستقرار قدما"، من 12 إلى 13 ديسمبر 2012 بالمقر الرئيسي للاميسوم بمقديشيو. شارك في الورشة مسؤولون حكوميون سامون من بينهم مكتب الرئيس و مكتب رئيس الوزراء و وزير الأمن الداخلي.

27. قررت الورشة بان تقوم الحكومة بتحديد الأولويات الخاصة بالمناطق المحررة حديثا و التي ستشمل تعزيز الأمن و المصالحة المحلية و توفير الخدمات الأساسية. من جهتها التزمت الاميسوم بدعم الحكومة في بسط سيطرتها على المناطق المسترجعة حديثا، وتحقيق فوائد السلم من خلال تنفيذ مشاريع ذات الأثر السريع و تسهيل وصول المساعدات الإنسانية بالاتفاق مع الحكومة.

دعم تجمع النساء في البرلمان الاتحادي

28. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت وحدة مسائل الجنسين الخاصة بالاميسوم ببعض النشاطات الرامية إلى تعزيز دور المرأة في النظام السياسي الجديد و دفع قضايا الجنسين في تنفيذ ولاية الاميسوم. في هذا الصدد، نظمت الوحدة نقاشا في مقديشيو تم نقله في الإذاعة و التلفزيون في 12 نوفمبر 2012 حول كيفية تمكين المرأة الصومالية و كيف يمكن إشراك أفضل للمشايخ والساسة. خلال هذا الحدث الذي جمع شيوخ و جامعيين و ناشطات و برلمانيين إضافة إلى الزعماء الدينيين، تمت مناقشة دور المرأة في السياسة و في مرحلة ما بعد النزاع. ناقش الاجتماع أيضا تحديات من قبيل نقص التعليم و سوء استعمال الدين و التطرف.

29. نظمت الوحدة أيضا ورشة لتقييم الحاجيات خاصة بالنائبات في البرلمان بكمبالا في ديسمبر 2012. شارك في الورشة برلمانيات من بلدان الإقليم و تمّ خلالها تقييم حاجيات البرلمانيات و إنشاء شبكة بينهن و نظرائهن في الإقليم. كما شكلت أرضية لتقاسم التجارب و الدروس المستخلصة. و على هذا الأساس وافقت الورشة على تشكيل تجمع لتنفيذ خطة عمل و نشاطات ترمي إلى ترقية المرأة بدءا بإدماج مسائل الجنسين في كل التشريعات في المستقبل بما في ذلك تلك المتعلقة بالحكمة و الاستقرار في الصومال.

30. تعمل وحدة مسائل الجنسين في الاميسوم مع الشركاء الأساسيين منهم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز و صندوق الأمم المتحدة للسكان. و تسعى الى استكشاف فرص الشراكة و التنسيق في المسائل ذات الأولوية و التي تقع ضمن ولايتهم و اختصاصهم في مقديشيو و المناطق المسترجعة حديثا.

دعم إدارة المقاتلين المسرحين

31. تواصل الصومال و الاميسوم مواجهة العديد من حالات المقاتلين المفصولين. يوجد لدى الاميسوم حاليا 249 مقاتل منفصل طوعا بمقديشيو بينما يوجد لدى الحكومة 1500 من المقاتلين القدامى. و معظم من هم لدى الحكومة القي القبض عليهم أو أوقفتهم قوات الأمن الوطنية الصومالية أو الاميسوم. أما المقاتلين المنشقين طوعا و الموجودين لدى الاميسوم فقد انشقوا عن الشباب لأسباب عديدة. و هناك كذلك عدد كبير من الانشقاقات التي لم يتم تسجيلها لان بعض من المقاتلين كانوا بالماضي أعضاء في مليشيات عشائرية و عادوا مجددا إلى عشائرتهم. و تشكل هذه المجموعة مصدر قلق لأنه اذا ما حصلت على محفزات مالية مغرية يمكن للشباب ان تجندهم مجددا.

32. سعيًا إلى بناء قدرات الحكومة في إدارة المقاتلين المفصولين، نظمت الاميسوم بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال و شركاء آخرين، دورة تدريبية لقادة الاميسوم و قوات الأمن الوطنية الصومالية بنairobi من 4 إلى 6 ديسمبر 2012. ركز التدريب، من بين أمور أخرى، على كيفية التعامل مع المقاتلين المفصولين و القانون الإنساني الدولي و حقوق الإنسان و الطفل. كما تعمل الحكومة و الاميسوم على برامج ملائمة توفر حلولاً مستدامة لإدارة المنشقين الذين عادوا إلى ميليشياتهم العشائرية.

دعم قوات الأمن الوطنية الصومالية

33. ينبغي التذكير بأنه قبل نهاية العملية الانتقالية، نظمت المفوضية سلسلة من الورشات كان موضوعها تمكين قطاع الأمن الصومالي أفضت إلى تطوير مفهوم عمليات للألية التي كان يعتزم وضعها من أجل تسهيل الإدماج الفعلي للقوات الإقليمية و المتحالفة في قوات الأمن الوطنية الصومالية، و إنشاء هيكل قيادة و سيطرة موحد. و قد عرضت الوثيقة على السلطات الصومالية الجديدة من أجل المراجعة و التحديث و الموافقة قبل عرضها على المجلس و بعد ذلك على مجلس الأمن للأمم المتحدة. و إنني أتوقع بأن يقدم المجتمع الدولي الدعم الضروري لتحقيق السلم و الاستقرار المستدام في الصومال.

34. تتكون القوات المسلحة الصومالية حاليا من ضباط سلمين بحاجة إلى تدريب لتحديث معارفهم و عدد كبير من المجندين الجدد لا يتوفرون على أي تدريب أو ذوي تدريب محدود في القانون الإنساني الدولي. في اطار الجهود الرامية إلى الرفع من فاعلية قوات الأمن الوطنية الصومالية، نظمت الاميسوم بالتعاون الوثيق مع الحكومة و مدعومة من المركز الإفريقي للتسوية الباءة للخلافات، ورشة حول القانون الإنساني الدولي لفائدة 41 ضابطا بجيبوتي من 29 إلى 31 أكتوبر 2012. كانت الورشة فرصة لإبراز أهمية القانون الإنساني الدولي و حقوق الإنسان و ترقية فهم القانون الإنساني الدولي و لاسيما القواعد الأساسية للقانون ذات الأهمية بالنسبة للضباط أثناء أدائه لمهامه العملية، كما حددت الفجوات و التحديات المتصلة بالامتثال للقانون الإنساني الدولي في سياق النزاع في الصومال.

35. في نهاية الورشة، اعتمد المشاركون خطة عمل شملت استراتيجية تنفيذ لضمان امتثال قوات الأمن الوطنية الصومالية للقانون الإنساني الدولي. كما تمّ الاتفاق على نشاطات متابعة تشمل القيام بتدريبات مماثلة على كل مستويات القيادة، و إجراء ورشات لتدريب المدربين في القانون الإنساني الدولي؛ و تطوير سياسات ملائمة و إصلاحات القانون الضرورية؛ و إنشاء لجنة للقانون الإنساني الدولي؛ و تصديق البرلمان على البروتوكولات الإضافية لاتفاقية جينفا و اتفاقية حقوق الطفل كما ورد ذلك في الاستعراض الدوري الشامل لعام 2012؛ و تعزيز قواعد المؤسسات القانونية بما في ذلك نظام المحاكم العسكرية.

36. في الفترة ما بين ديسمبر 2012 و يناير 2013، دربت الاميسوم 80 ضابط شرطة صومالي في التحقيقات الجنائية. جرى التدريب في كلية كاهيي للشرطة بمقديشيو و سيوسع التدريب ليشمل 80 ضابطا إضافيا.

37. كما ستطلق شرطة الاميسوم بالتعاون مع الشرطة الوطنية لجيبوتي و الشرطة الإيطالية في 17 يناير 2013، برنامج تدريب لفائدة 200 من عناصر قوات الشرطة الصومالية في إدارة النظام العام بكلية الشرطة الوطنية لجيبوتي. سيتمكن التدريب من تعزيز بناء قدرات قوات الشرطة الصومالية في الحفاظ على القانون و النظام. أشيد بحكومتى جيبوتي و إيطاليا على دعمهما تسهيل تطوير و إجراء هذا البرنامج التدريبي.

بناء قدرات الخدمة المدنية في الصومال

38. في يناير 2013، اطلقت الاميسوم سلسلة من ورشات التدريب خاصة بالخدمة المدنية في الصومال. شمل التدريب 120 موظفا حكوميا من بينهم أمناء و موظفو التشريعات و كبار المسؤولين الإداريين. تمول هذه الورشات حكومة إيطاليا و تيسرها جامعة جنوب إفريقيا و كلية الدراسات العليا في إدارة الأعمال. يدخل هذا النشاط في اطار تنفيذ خطة العمل المتفق عليها بين حكومة الصومال و الاتحاد الإفريقي بعد ورشة لتقييم الحاجيات نظمت بكامبالا في مارس 2012. منذ ذلك الحين قامت الاميسوم بعدد من النشاطات في اطار بناء القدرات بما في ذلك تيسير دورة تدريبية لمدة أسبوعين بأوغندا و روندا و سيراليون و ليبيريا مع توفير التجهيزات الضرورية للعمل و تجديد المكاتب.

سادسا المراجعة الاستراتيجية للاميسوم

39. عبر المجلس، في اجتماعه ال337، عن دعمه الكامل لقرار المفوضية القيام بمراجعة استراتيجية الاميسوم و تنفيذ ولايتها بهدف تحديد افضل السبل التي تمكن البعثة من المساهمة بشكل فاعل في استقرار الصومال و تنفيذ الأولويات التي حددتها الحكومة الصومالية بالتنسيق مع قطاع الدفاع الوطني الصومالي بعد تمكينه وإعادة هيكلة. و اتخذ قرار القيام بالمراجعة على خلفية التطورات الإيجابية المسجلة على الصعيدين السياسي و الأمني في الصومال خلال الأشهر الأخيرة و ضرورة تكييف عمليات الاميسوم مع تلك التطورات.

40. أطلقت العملية في ديسمبر 2012 و يشرف عليها فريق من ضباط الشرطة و الضباط العسكريين و العناصر المدنية ذات الخبرة. سبقت العملية مشاورات مع السلطات الصومالية و الأطراف الأخرى. أجريت كذلك مشاورات مع البلدان المساهمة بالقوات في الاميسوم و البلدان المهتمة الأخرى و الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (ايغاد) و شركاء دوليين آخرين. و ستنتهي العملية أواخر يناير 2013 و تعرض النتائج على المجلس ليستعين بها حسب الاقتضاء.

41. عند القيام بالمراجعة، كانت المفوضية تدرك ضرورة التنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة التي تقوم هي أيضا بعملية مماثلة تتصل بدور الأمم المتحدة في الصومال في المستقبل. على هذه الخلفية، طلب الاتحاد الإفريقي من الأمم المتحدة قيادة عملية المراجعة. غير أنه ، نظرا لقيود خاصة، تعذر على الأمم المتحدة توفير خبرة المستشار العسكري للأمين العام كما طلب الاتحاد الإفريقي ذلك غير ان الفريق الذي تولى مهمة المراجعة أجرى مشاورات واسعة مع الأمم المتحدة. كما كان لمسؤولي المفوضية، بما في ذلك مفوض السلم و الأمن، اجتماعات طويلة مع الفريق الذي عمل على مراجعة الأمم المتحدة. من المهم التأكد، قدر الإمكان، من أن المراجعتين تتقاطعان لتسهيل مقاربة منسقة للتحديات التي تواجهها الصومال و توفير دعم دولي أكثر فاعلية.

سابعاً ملاحظات

42. تمضي الصومال على سبيل التطور السياسي منذ وصول الإدارة الجديدة للرئيس حسن شيخ محمد. في اطار استراتيجية حكومته القائمة على ستة دعائم، قدم الرئيس توجهها واضحا للالتزام المجتمع الدولي مع الصومال في سياق النظام السياسي الجديد في البلاد. أشجع الأطراف الصومالية على الثبات في نهجها و مواصلة وضع مصلحة بلادها فوق كل اعتبار لان المهام المستقبلية ستكون أكثر تعقيدا.

43. ان جهود الحكومة الصومالية لبناء مؤسسات قوية و السير على طريق التعافي يجب ان تحظى بالدعم الكامل من المجتمع الدولي من أجل الحفاظ على الزخم الحالي. يجب على هذا الدعم ان يقوم على الأولويات التي حددتها السلطات الصومالية و ان يكون متناسبا مع الحاجيات الكبيرة في الميدان. أجدد نداء المجلس للجنة بناء السلم للأمم المتحدة لاتخاذ خطوات للمساهمة بشكل نشط في إعادة الإعمار و التنمية بعد نهاية النزاع في الصومال. من جهتها، تعترم المفوضية إدماج الصومال في قائمة الدول النموذجية المشمولة بمبادرة التضامن الإفريقي التي أطلقت في يوليو 2012 بهدف حشد الموارد

من داخل القارة لفائدة البلدان الخارجة من النزاعات. يجب اتخاذ مزيد من الخطوات لدعم إعادة هيكلة و تمكين قوات الأمن الوطنية الصومالية بما في ذلك من خلال توفير الرواتب و العتاد و الأسلحة و الذخيرة. و كما اكد المجلس على ذلك، فان ذلك سيتطلب، في اطار شفاف و منظم، رفع الحظر على السلاح فيما يتصل بقوات الأمن الوطنية الصومالية و إبقائه على الأطراف الأخرى غير الحكومية.

44. أسجل كذلك بارتياح المكاسب التي تواصل قوات الصومال و الاميسوم تحقيقها. و أجدد التأكيد على تقديري للبلدان المساهمة بالقوات و بالبلدان المساهمة بعناصر الشرطة على التزامها الثابت و التضحيات التي تقدمها. أشيد بشجاعة القوات الصومالية و ثباتها و كذلك النساء و الرجال الذين يعملون تحت لواء الاميسوم في ظروف صعبة للغاية لدفع قضية السلم و الاستقرار في الصومال. ان المراجعة الجارية للبعثة ستمكن المفوضية من تحديد افضل السبل لدعم عملية استقرار الصومال. أود أيضا ان أعبر عن تقديري لإثيوبيا رئيسة الايغاد و الأعضاء الآخرين في هذه المنظمة الإقليمية على الدور الرائد و المساهمة الكبيرة في السعي نحو إنجاز السلام و الاستقرار و المصالحة في الصومال.